The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.3, P P. 1-21
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد٣، ٢٠١٩ ص ص ١-٢١

Analysis of deflationary and inflationary gaps in the Iraqi econom for the period (1990-2016)

*تحليل الفجوتين التضخمية والانكماشية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٦)

أ.د. عبد الكريم كامل ابوهات　　* زهراء علي حسن

Abstract: The crises experienced by Iraq, both economic and political, have played a major role in creating a general instability in the Iraqi economy. This led to the imbalance of the two sides of the aggregate supply, represented by GDP, and the aggregate demand, represented by consumption, Government spending, net exports.

In this work, we attempted to analyze the general instability that produced inflationary gaps, during the first half of the research (1990s), and deflationary gaps during the second half of the research period (2000s).

We have used the standard method to predict the overall stability of the Iraqi economy for the next 10 years by applying the (impulse response function) model by proving that the financial, monetary and structural factors lead to inflationary and deflationary gaps and imbalance in the Iraqi economy.

At the end, we reached a number of conclusions, the most important of them are:

The Iraqi economy has passed through two periods, pre-2003 period (economic sanctions period), the Iraqi economy suffered during this period from the deflationary gap due to weakness in the structure of the Iraqi economy itself.

Inflationary and deflationary gaps have been measured in two different ways: the method of the (monetary stability factor) or the (inflationary pressure), calculated by the difference between the amount of the change in the demand supply minus the amount of the change in the gross domestic product over GDP.

Noticed a weak role for the tools of financial and monetary policies in addressing the gaps, in some extended research, these policies have worked to increase the severity of these gaps, due to the lack of organization and coordination between the two policies to counter inflationary pressures or deflationary faced the Iraqi economy during the period of research.

*بحث مستل
**كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل
***طالبة ماجستير

الملخص :- كان للازمات التي مر بها العراق، سواء الاقتصادية او السياسية، الدور الكبير في خلق حالة عدم الاستقرار العام في الاقتصاد العراقي، وادى ذلك الى عدم توازن جانبي العرض الكلي الممثل ب(الناتج المحلي الاجمالي)، والطلب الكلي الممثل بي(الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق حكومي، صافي الصادرات).

حاولنا في هذ البحث تحليل حالة عدم الاستقرار العام التي انتجت فجوات تضخمية خلال النصف الاول من مدة البحث (عقد التسعينات)، وفجوات انكماشية خلال النصف الثاني من مدة البحث (العقد الاول من القرن الواحد والعشرين).

وقد قمنا باستخدام اسلوب القياسي للتنبؤ بما سيئول اليه الاستقرار العام في الاقتصاد العراقي لعشرة سنوات قادمة من خلال تطبيق نموذج دوال استجابة النبضة بأثبات فريضة البحث القائلة بان ثمة عوامل مالية ونقدية وهيكلية تؤدي الى حدوث الفجوتين التضخمية والانكماشية وعدم حصول التوازن في الاقتصاد العراقي ، وان متغير الاستهلاك الكلي له النصيب الاكبر في التأثير على جانب العرض من بقية المتغيرات التي يتكون منها الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي طيلة مدة البحث.

وقد توصلنا في نهاية الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها الاتي:-

١. مر الاقتصاد العراقي بفترتين اقتصاديتين وهي فترة ما قبل ٢٠٠٣ (فترة الحصار الاقتصادي) وعانى الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة من الفجوة الانكماشية بسبب ضعف في هيكل الاقتصاد العراقي نفسه، وزاد الطلب الكلي الفعال بنسب كبيرة عن المعروض السلعي مما خلق الفجوات الانكماشية.
٢. اما ما بعد ٢٠٠٣ فقد عانى الاقتصاد العراقي من الفجوات التضخمية، ويرجع السبب في ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي بشكل ملحوظ وانتعاش للمعروض السلعي بشكل واسع على حساب الطلب الكلي الفعال.
٣. لقد تم قياس الفجوات التضخمية والانكماشية بطرقتين مختلفتين، وهي طريقة معامل الاستقرار النقدي او الضغط التضخمي ،التي يتم حسابه عن طريق الفرق بين مقدار التغير بعرض على عرض النقد مطروح منه مقدار التغير بالناتج محلي الاجمالي على الناتج المحلي الاجمالي، اما الطريقة الثانية وهي فائض الطلب التي هي عبارة عن مقارنة بين الطلب الكلي الفعال(اجمالي الاستهلاك، واجمالي الاستثمار، اجمالي الانفاق، صافي صادرات) والمعروض السلعي (GDP) بالأسعار ثابتة، اذ كان الطلب الكلي اكبر من المعروض السلعي دل على وجود فجوات تضخمية والعكس صحيح.

المقدمة :يشير التاريخ الاقتصادي الى أنِ تطور النشاط الاقتصادي لأي اقتصاد في العالم لم يكن على وتيرة واحدة، اذ ينتقل من مرحلة الازدهار الى مرحلة الانكماش بوساطة ما يسمى (بالدورة الاقتصادية)، والتي تعد ظاهرة ملازمة لهذا النشاط منذ القدم، وتمثل الفجوة فهي جزء حيوي من هذه الدورة الاقتصادية سواء كانت فجوة التضخمية او فجوة الانكماشية، اذ تُعرّف الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) بأنها الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، في حين تُعرّف الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap) بأنها الفجوة الناتجة عن
انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، وفي الحالة الاولى يعاني الاقتصاد العراقي من الارتفاع في معدلات التضخم، وأما الحالة الثانية فسيعاني الاقتصاد من ارتفاع معدلات البطالة، لذلك تؤدي الحكومة دوراً حيوياً ومهماً في استقرار الاقتصاد الوطني بمواجهة الاختلالات الناجمة عن الفجوات والمشاكلات الاقتصادية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة بالسياسات المالية والنقدية لغرض العودة بالاقتصاد الى حالة التوازن.

وقد أدت الزيادات غير الطبيعية للكتلة النقدية في تسعينات القرن الماضي إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي، كذلك أدت السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اعتمدت على الريع وأحلت محله تنويع مصادر ايرادات الاقتصاد العراقي جانباً، الى دخول الاقتصاد العراقي في مرحلة من الانكماش ابتدأت مع انخفاض اسعار النفط في سنة (٢٠٠٤) وحتى الوقت الحاضر.

في هذا البحث نحاول قياس وتحليل الفجوتين (الانكماشية والتضخمية) اللتين حصلتا في الاقتصاد العراقي خلال المدة من(١٩٩٠-٢٠١٦) بوساطة استعمال نموذج قياسي يسلط الضوء على تفاعل أخطاء السياستين المالية والنقدية باعتبارهما الاساس في توسيع هاتين الفجوتين خلال مرحلة التسعينات ومرحلة انخفاض اسعار النفط بعد عام(٢٠١٤).

أهمية البحث: تأتي اهمية البحث من تحليل الفجوتين التضخمية والانكماشية في الاقتصاد العراقي للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٦) وبيان مسبباتها، والوقوف على نتائجها، ومن ثم تشخيص الظروف التي حدثت فيها تلك المشكلات، إذ أنهُ من غير الممكن تجاوز مشكلات الاقتصاد العراقي دون تجاوز الاخفاقات في السياسات المالية والنقدية التي أسهمت بوجه أو بأخر في الحد من تلك المشكلات، وان البحث في ذلك له اهمية خاصة لدى العراق في ظل الازمة المالية الحالية.

هدف البحث: ما هو دور السياستين المالية والنقدية في معالجة مشكلات الاقتصاد العراقي ومنها الفجوتين التضخمية والانكماشية؟ وهل كانت هناك اخفاقات في السياستين المالية والنقدية أدت الى تنامي الفجوتين الانكماشية والتضخمية في الاقتصاد العراقي؟

مشكلة البحث : تتلخص مشكلة البحث في فرض الاقتصاد العراقي شأنه في ذلك شأن العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة، في مسار تطوره لمجموعة من التذبذبات (الصعود والهبوط) الناجمة عن دورات التضخم والانكماش مما ولد الكثير من المشكلات الاقتصادية.

فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ ثمة عوامل مالية ونقدية وهيكلية تؤدي الى حدوث الفجوتين التضخمية والانكماشية وعدم حصول التوازن في الاقتصاد العراقي ، وانّ لمتغير الاستهلاك الكلي له النصيب الاكبر في التأثير على جانب العرض مقارنة بقية المتغيرات التي يتكون منها الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي طيلة مدة البحث

المبحث الاول

المدخل النظري والمفاهيمي للفجوتين الانكماشية والتضخمية:

ليس هناك تعريف محدد حول الفجوة فيمكن ان نعرف الفجوة بشكل عام على انها المسافة بين شيئين او المتَّسَعُ لي بين الشيْئَيْن او هي فاصل زمنيّ أو مكان يفصل بين متغيرين كما توصف بانها ثُغْرة او ضُعْف أَو نَقْص.

اما الفجوة الاقتصادية فتعرف هي المسافة الراسية بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل وهناك نوعين من الفجوات الاقتصادية:

١-الفجوة التضخمية: Inflationary Gap.

٢-الفجوة الانكماشية Deflationary Gap.

١- الفجوة التضخمية:

تُعرّف الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) بأنها الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وفي الحالة الفجوة التضخمية فأن الاقتصاد سيعاني من ارتفاع في معدلات التضخم، لذلك تؤدي الحكومة دوراً حيوياً ومهماً في استقرار الاقتصاد الوطني عن طريق مواجهة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة عن طريق السياسات المالية والنقدية لغرض العودة بالاقتصاد الى حالة التوازن.

ولابد من ذكر ان جانب العرض الكلي يمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) اما الطلب الكلي فيمثل الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي الصادرات (الصادرات – الايرادات). وقبل ان نتعرف على كيفية حصول الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية علينا ان نفرق بين الطاقات الانتاجية التي يعمل بها الاقتصاد فهناك طاقات انتاجية واقعية فعلية (actual) او ممكنة (potential) ويكون الانتاج الواقعي اكبر او اصغر من الانتاج الممكن، ويعرف الانتاج الواقعي او الانتاج الفعلي (Actual GDP) انه الناتج المتحقق عند اي مستوى لاستخدام القوى العاملة، اما الناتج الاجمالي الممكن فانه الناتج المحلي الاجمالي بانه الناتج المحلي عند الاستخدام الكامل للموارد المتاحة وخاصة الاستخدام الكامل للقوى العاملة[١] يتحقق الانتاج الممكن (الناتج محلي

١. فريد بشير طاهر، عبد الوهاب الامين، مبادى الاقتصاد الكلي، المنامة مملكة بحرين، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، طبعة اولى ٢٠٠٧، ص١٤٧.

الاجمالي) اذا استخدمت الالة الانتاجية جميع الموارد الاقتصادية المتاحة في ذلك الاقتصاد ووصلت الى ما يسمى الاستخدام الكامل للموارد (employment of resources Full)، اما الانتاج الواقعي فهو الانتاج الذي يتحقق فعلا على ارض الواقع، وقد يحتاج جزءا من الموارد المتاحة اذا كان حجم الانتاج الفعلي اقل من حجم الانتاج الممكن، فاذا كان حجم الانفاق الكلي اكبر مما يمكن الالة الاقتصادية (الانتاجية) ان توفر هذا الانتاج ففي هذه الحالة تحدث الفجوة التضخمية، وهذا يعني ان الاقتصاد تجاوز نقطة الاستخدام الكاملة للموارد مما يودي الى ارتفاع الاسعار وزيادة البطالة وتصاعد التضخم، ففي هذ الحالة والتخلص من هذه الفجوة يجب على الانفاق الكلي ان يتراجع الى نقطة الانتاج الممكن بمقدار حجم الفجوة حتى تصل الالة الاقتصادية الى قدرتها الممكنة.[٢]

٢-الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap):

تُعرّف الفجوة التضخمية بأنها الفجوة الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، وفي حالة الفجوة الانكماشية سيعاني الاقتصاد من ارتفاع معدلات البطالة، فاذا كان حجم الانفاق الكلي اصغر من حجم الانتاج الممكن فان الالة الاقتصادية (الانتاجية) لاتصل الى طاقتها الكاملة لتنتج كل ما يمكن انتاجه فتحصل الفجوة الانكماشية بين الانتاج الممكن والانتاج الفعلي اي تحصل الفجوة بين الانفاق الكلي المخطط وقدرة الالة الاقتصادية على انتاج الكميات التوازنية من السلع وهذا يؤدي الى حصول بطالة وبشكل عام حدوث انحسار اقتصادي.

إن مفهوم التوازن في الاقتصاد القومي[٣] هو التوازن بين الطلب الكلي (الانفاق الكلي) والعرض الكلي (الناتج القومي) فاذا لم يكن الانفاق القومي كافيا او مساويا للناتج القومي ادى ذلك الى زيادة في جانب العرض الكلي على جانب الطلب الكلي، وهنا يظهر ما يسمى بـ (الفجوة الانكماشية) ومن اهم مظاهر حالة الفجوة الانكماشية: انخفاض في الاسعار، وارتفاع في مستويات البطالة.

تحصل الفجوة الانكماشية حين يقترب الاقتصاد القومي من مستوى التشغيل الكامل فسوف تفرض قيود على العرض الكلي من السلع والخدمات وفي هذه الحالة تسود حالات من تشاؤم في اوساط رجال الاعمال وتتناقص معدلات الاستثمار وتتباطأ معدلات النمو وهذا يعود الى غياب الحافز على الاستثمار مما جعل القطاع الخاص يقلل الانفاق الاستثماري وهذا بطبيعة الحال يودي الى انخفاض الطلب وانخفاض الاستخدام فينخفض الدخل الشخصي ومن ثم الانفاق الاستهلاكي الخاص الذي يودي الى انخفاض جديد في الطلب الكلي وفي اطار هذه الموجة النزولية في النشاط الاقتصادي تتوفر عوامل ذاتية في هذا الاتجاه للدورة الاقتصادية وفي اسفل هذه الدورة الاقتصادية تحصل الفجوة الانكماشية(٤) عكس النظرية الكلاسيكية التي ترى ان الاقتصاد يحقق

---

٢. عبد الرزاق بني هاني، مبادى الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة ٢٠١٤، ص٢١٤.

٣. رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دار وائل للنشر، طبعة الاولى ٢٠١٤، ص٨٤.

٤. رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

التوازن دائما عند مستوى التوظف الكامل، وانه اذا حدث خلل فيه يعود تلقائيا الى وضعه مره اخرى بدون اي تدخل للحكومة.

وهناك سياستين يتبعها الاقتصاد للتخلص من اثار الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية هما السياسة المالية والسياسة النقدية ففي السياسة المالية تلجا الحكومة ان تعالج حالات الكساد وان تحفز الطلب وتدفع الاقتصاد القومي الى مستوى التشغيل الكامل لقدراته الانتاجية وان هذه السياسة تكون [٥]عن طريق:-

١.زيادة الانفاق الحكومي .

٢.تخفيض الضرائب.

٣.زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معا.

في حالة زيادة الانفاق الحكومي مع ثبات حجم الضرائب اي بقاء ضرائب كما هي فحين يزيد انفاق الحكومة على قطاعات صحة والتعليم وغيرها سوف يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات وهذه الزياد في الانفاق الحكومي سوف ترفع الدخل من خلال عمل المضاعف وبما ان المضاعف يعمل في اقتصاد لديه موارد عاطلة عن العمل ،فان زيادة الطلب الكلي تعني زيادة الانتاج دون زيادة الاسعار حتى يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل ،ومع وجود طاقات انتاجية فائضة فان قيود العرض لاتحد من فاعلية السياسية المالية التوسعية للدلك ينمو الدخل الحقيقي والدخل النقدي بنفس المقدار.

اما السياسة النقدية التوسعية تستخدم في حالات الانكماش الاقتصادي والتي تهدف الى زيادة حجم الانفاق الحكومي والطلب الكلي وذلك من خلال زيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع، وتستخدم السياسية النقدية ادوات او وسائل في تحقيق اهدافها وهي:.

١.سياسية السوق المفتوحة

٢.سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع

٣.سياسية سعر البنك او سعر الخصم

٤.سياسة الاقناع

وهناك وسائل نوعية اخرى لتحقيق السياسة النقدية كتنظيم الائتمان بالنسبة للمستهلكين من خلال الرقابة على نظم التقسيط في شراء السلع المعمرة او فرض اسعار تفضليه للخصم ،فضلا عن القيام بفرض سعر فائدة اضافي (عقابي) على البنوك تجارية عند حدوث اي تجاوزات.[٦]

---

[٥] جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٩.ص٣٣

[٦] رفاه شهاب الحمداني ،النظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دائر وائل للنشر، طبعة اولى،٢٠١٤،ص٨٤

المبحث الثاني

تحليل الفجوتين التضخمية والانكماشية في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦).

١. معامل الاستقرار النقدي (أو الضغط التضخمي):-

يستند معامل الاستقرار النقدي في جوهره على المنهج النقدي الذي يعزى نشوء التضخم إلى عوامل نقدية بحتة، بعبارة أخرى أن أي زيادة في كمية النقود دون زيادة مناظرة في حجم المعروض السلعي تعد السبب الرئيسي إلى بروز ظاهرة التضخم[٧] وأن منطق هذا المقياس هو أنه أذا ازدادت كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فان ذلك سوف يترجم في شكل وجود فائض طلب، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين تيار الأنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات والذي يجد تعبيره في شكل ضغوط تضخمية يدفع الأسعار نحو الارتفاع، وهو يرى أن الضغط التضخمي يتناسب طردياً مع الفرق ما بين التغير في عرض النقد والتغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ويمكن التعبير عنه وفق القانون التالي:

$$B = \frac{\Delta M}{M} \div \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

B: معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في عرض النقد.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

جدول(١)

معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	عرض النقد الواسع M2*	التغير في عرض النقد %ΔM	الناتج المحلي الإجمالي GDP	التغير في الناتج المحلي الاجمالي	معامل الاستقرار النقدي MB=ΔM/M÷ΔY/Y
١٩٩٠	24869.1	-	55926.5	-	-
١٩٩١	35245.5	29.44035	42451.6	-31.7418	-1.732
١٩٩٢	64314	45.19778	115108.4	63.12033	0.482
١٩٩٣	132434	51.43694	321646.9	64.21281	0.590
١٩٩٤	314035	57.82827	1658325.8	80.60412	0.329

[٧] د.رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، القاهرة ، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٦

١٩٩٥	886894	64.5916	6695482.9	75.23217	0.601
١٩٩٦	1154627	23.18783	6500924.6	-2.99278	-10.389
١٩٩٧	1340262	13.85065	15093144	56.92796	0.122
١٩٩٨	1787895	25.03687	17125847.5	11.86921	2.479
١٩٩٩	2047438	12.67648	34464012.6	50.30803	0.143
٢٠٠٠	2445551	16.27907	50213699.9	31.36532	0.425
٢٠٠١	2849598	14.17909	41314568.5	-21.5399	-0.932
٢٠٠٢	3871069	26.38731	41022927.4	-0.71092	-50.780
٢٠٠٣	6953420	44.32856	29585788.6	-0.2788	-2.856
٢٠٠٤	12254000	76.22982	53235358.7	79.93557454	0.953
٢٠٠٥	14684000	19.83025	73533598.6	38.12924416	0.520
٢٠٠٦	21080000	43.55761	95587954.8	29.99221665	1.452
٢٠٠٧	26956000	27.87476	111455813.4	16.60027002	1.679
٢٠٠٨	34920000	29.54444	157026061.6	40.88638072	0.722
٢٠٠٩	45438000	30.12027	131275592.6	-16.39885044	-1.836
٢٠١٠	60386000	32.89757	162064565.5	23.4536918	1.403
٢٠١١	72178000	19.52770	217327107.4	34.09908991	0.573
٢٠١٢	75466000	4.555404	254225490.7	16.9782701	0.268
٢٠١٣	87679000	16.18344	273587529.2	7.616088555	2.125
٢٠١٤	90728000	3.477457	266420384.5	-2.619689838	-1.327
٢٠١٥	82595000	-8.964156	209491917.8	-21.36790952	0.4195
٢٠١٦	٨٨٠٨٢٥٠٠	6.643864	183609460	-12.35487176	-0.537

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية ، عدد خاص ٢٠١٥.

-الحقل الاخير من عمل الباحثة وفقاً لمعادلة معامل الاستقرار النقدي.

يتضح من خلال عرض النقد ان الاقتصاد العراقي مر بسنوات عانى من خلالها بضغوط تضخمية واخرى ضغوط انكماشية، وفيما سبق وضحنا السنوات التي عانى من ضغوط التضخمية.

في الفترة ١٩٩٠ نلاحظ معامل الاستقرار النقدي يساوي(١.٧٣-) وان الاشارة سالبة تدل على وجود فجوة انكماشية في الاقتصاد العراقي ويعود السبب في ذلك إلى حصول اختلالات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد العراقي وسوء توزيع الموارد إضافة إلى ذلك القيود والمقاطعة الدولية

المفروضة على كافة مفاصل الحياة الاقتصادية لاسيما الحصار الاقتصادي على العراق بعد حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠ نتيجة اجتياح العراق للكويت.

وقد سبب ذلك انخفاضاً كبيراً في كمية النقد الأجنبي نتيجة توقف صادرات العراق من النفط الخام وتجميد جميع أموال وأرصدة العراق المودعة لدى البنوك الأجنبية وحرمان العراق من تلك الأموال ومن الفوائد المستحقة لها[٨]'وقد سببت هذه الإجراءات باعتبارها عوامل خارجية في عجز الموازنة العامة للدولة و تدهور سعر صرف الدينار العراقي خلال فترة التسعينات إضافة إلى العوامل الداخلية التي ساهمت في تدهور قيمة الدينار العراقي و المتمثلة بزيادة المعروض النقدي نتيجة لاعتماد الدولة في تمويل أنفاقها على التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد).

٢. معيار فائض الطلب :

يقيس هذا المؤشر الاختلال الحاصل بين الطلب الكلي Aggregate Demand) والعرض الكلي (Aggregate Supply) للسلع والخدمات، حيث يتمثل الطلب على السلع والخدمات بالأنفاق القومي والذي يشمل الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري (الخاص والحكومي) وتغير في المخزون، أما المعروض السلعي فأنه يتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار جارية ، ويستند هذا المقياس في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، حيث تفترض هذه النظرية أن أي زيادة في الطلب الكلي الفعال دون أي زيادة مناظرة في المعروض السلعي فان ذلك سيولد فجوة تضخمية ويدفع الأسعار نحو الارتفاع ويمكن قياس فائض الطلب وفق الصيغة التالية[٩]:-

$$y = c + I + G + (X - M)$$

حيث أن:-

Y (GDP)=اجمالي الطلب الكلي الفعال.

C=الاستهلاك العائلي بالأسعار جارية.

I= الاستثمارالعام بالأسعار الجارية.

G= الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية.

(X-M)= صافي الصادرات اي الصادرات مطروح منها الاستيرادات.

---

[٨] د. أيمان عبد خضير، د. حسين علي بخيت، العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار الصرف الدولار في السوق العراقية للمدة ١٩٩٠-١٩٩٨، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٤، ٢٠٠٠، ص٣٩.

[٩] رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، القاهرة ، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٦.

ويلاحظ من المعادلة أعلاه، أنه في حالة زيادة الأنفاق الكلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فان ذلك سينعكس بشكل فائض طلب وحسب المعادلة التالية (C+I+G+(X−M)>GDP) وهذا فائض الطلب سيعكس نفسه في شكل ارتفاع في مستوى أسعار السلع والخدمات، مولداً فجوة تضخمية.

أما إذا كان الأنفاق الكلي مساوياً إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فان فائض الطلب سيساوي صفر وهذا يدل على استقرار اقتصادي، اي لا توجد فجوة تضخمية او انكماشية كما في المعادلة(GDP= C+I+G+(X−M))، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من الأنفاق الكلي فان هذا يدل على زيادة المعروض السلعي ومن ثم انخفاض في مستوى أسعار السلع والخدمات ويدل على وجود فجوة انكماشية كما في المعادلة التالية (C+I+G+(X−M) <GDP).

جدول (٢)

الانفاق الحكومي و الاستهلاكي والاستثماري وصافي الصادرات في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦).

السنة	الاستهلاك العائلي (C)	الانفاق الاستثماري(I)	الانفاق الحكومي(G)	الصادرات	الاستيرادات	صافي الصادرات	(GDP)بالأسعار الجارية
1990	25295.0	5243.1	14179	121.86	1502.65	-1380.79	55926.5
1991	40026.3	4429.7	17497	35.06	186.36	-151.3	42451.6
1992	٦٣٣٣٩.٢	10865	32883	15.05	206.19	-191.14	115108.4
1993	100234.0	18850	68954	14.21	415.03	-400.82	321646.9
1994	563758.0	38939	199442	12.66	276.50	-263.84	1658325.8
1995	2784330.0	57248.3	690784	15.51	282.88	-267.37	6695482.9
1996	2394361.0	98672	542542	35.01	231.59	-196.58	6500924.6
1997	4637831.3	634455.52	605802	36.67	184.81	-148.14	15093144.0
1998	5451845.4	1265967.8	920501	69.38	247.37	-177.99	17125847.5
1999	6297974.6	13231527	1033552	103.73	432.27	-328.54	34464012.6
2000	6799171.8	14635962	1498700	83.06	721.40	-638.34	50213699.9
2001	8123672.1	17939731	2079727	93.94	1364.99	-1271.05	41314568.5
2002	9956626.5	7477198	3226927	63.33	1328.02	-1264.69	41022927.4
2003	13616500.9	3151168.8	1982548	17829396	1823882 4	-409428	29585788.6
2004	19538773.0	9005771.7	32117491	25877930	3095180	-	53235358.7

	5073876	6					
73533598.6	242385	34568508	34810893	26375175	16291564	27593239.7	2005
95587954.8	12498840	32287203	44786043	38806679	18082946	35526339.7	2006
111455813.4	25138905	24542780	49681685	39031232	10411889	42963013.3	2007
157026061.6	34255802	41769316	76025118	59403375	23842998	49091355.7	2008
131275592.6	-2435940	48569040	46133100	65658000	14758289	68256193.2	2009
162064565.5	9183330	51380550	60563880	83823000	25716187	72026324.0	2010
217327107.40	37297260	55929510	93226770	96662767	33593885	77412593.7	2011
254225490.70	41046698	68800996	109847694	105139576	34181898	101299621.0	2012
273587529.2	35468554	69200934	104669488	119128000	54974772	106171982.1	2013
266420384.5	35917464	62004382	97921846	113473517	40238391	111317232.1	2014
209491917.8	-1380.79	46346415	51565654	70397515	31656732	115790792.7	2015
183609460.7	7710010	40793200	48503210	67067433	19734550	110514526.6	2016

المصـدر:-البنـك المركـزي العراقـي – التقريـر الاقتصـادي السـنوي للسـنوات ٢٠١٥، ٢٠١٤، ٢٠١٣ ،٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٠.،٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧.

-وزارة المالية – دائرة المحاسبة – قسم التوحيد.-وزارة المالية – دائرة الدين العام- قسم الدين الداخلي.

-حقل رقم (٦) من عمل الباحثة.

بعد حصولنا على جميع البيانات نقوم بمعرفة اذا كانت هناك فجوة تضخمية او انكماشية من من خلال تطبيق المعادلة :

$y=c+I+G+(X-M)$ نحصل على الجدول التالي:

جدول(٣)

الطلب الكلي والعرض الكلي (GDP) نوع الفجوة ومقدارها في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)

	الكلي الفعال	الكلي (GDP)	جوة
	4333	559	كماشية
	618	424	ضخمية
	10689	1151	كماشية
	18763	3216	كماشية
	80187	16583	كماشية
	353209	66954	كماشية
	303537	65009	كماشية
	124010	150931	كماشية
	763813	171258	ضخمية
	2056272	344640	كماشية
	2293319	502136	كماشية
	2001818	413145	كماشية
	1070286	410229	كماشية
	183407	295857	كماشية
	555881	532353	كماشية
	705023	735335	كماشية
	924179	955879	كماشية
	1175450	1114558	ضخمية
	1665935	1570260	ضخمية
	1462365	1312755	ضخمية
	19074	1620645	ضخمية
	2449665	21732710	ضخمية
	18036	25422549	ضخمية
	3157433	2735875	ضخمية
	3009466	2664203	ضخمية
	21784	2094919	ضخمية
	2050265	1836094	ضخمية

الجدول من عمل الباحثة حيث تم استخراج الطلب الكلي الفعال وفق الصيغة التالية:

- الطلب الكلي الفعال = استهلاك اجمالي+ استثمار اجمالي + انفاق اجمالي+ صافي الصادرات

– العرض الكلي (GDP):– الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، ويتم المقارنة بين الطلب الكلي والعرض الكلي اذ كان الطلب > العرض يعني وجود فجوة تضخمية، اما اذا كان الطلب الكلي < العرض الكلي يعني وجود فجوة انكماشية.

المبحث الثالث

قياس الفجوتين التضخمية والانكماشية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

أولاً. توصيف النموذج القياسي: لغرض قياس الفجوتين التضخمية والانكماشية فقد قامت الباحثة باستخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية أحداها تابع وهو (الناتج المحلي الاجمالي) والبقية مستقلة وهي (الاستهلاك، الانفاق العام، الاستثمار، الصادرات، الواردات).

ثانياً. استقرارية السلاسل الزمنية: قامت الباحثة بإجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في بداية الامر للتأكد من خلوها من جذر الوحدة (Unit Root) من خلال اختباري ديكي فولر المطور(ADF)، وفليب بيرون (PP)، وكانت نتائج كلا الاختبارين متشابهة، إذ تبين أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيري الدخل (Y) والاستهلاك الكلي (TC) قد استقرتا عند مستوياتهما عند القاطع وبمستوى معنوية (٥%)، وبلغت قيمة (P–valye) لمتغير الدخل (٠.٠٢٠١) ولمتغير الاستهلاك الكلي (٠.٠٢٣٨) وهي أقل من (٠.٠٥) لذا تُعد السلسلتين مستقرتين عند مستواهما.

أما السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الانفاق الكلي (G) والاستثمار (I) والصادرات (X) والواردات (M)، فلم تستقر عند مستواها واستقرت جميعها عند الفرق الاول وبمستوى معنوية (١%) لكل المتغيرات، سواء عند القاطع أو بقاطع واتجاه أو بدون قاطع واتجاه وكانت النتيجة متشابهة في كلا الاختبارين، أي اختبار ديكي فولر المطور أو اختبار فيليب بيرون.

ولذلك يمكننا الات استخدام نموذج الابطاءات الزمنية الموزعة ARDL كون السلاسل المنية الخاصة بالنموذج بعضها مستقر في مستواه والبعض الاخر مستقر في الفرق الاول، وبذلك لايمكننا تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS كونها لاتعمل مع وجود ابطاءات زمنية.

ثالثاً. اختبارات نموذج ARDL:

١. اختبار الحدود Bound Test: اختبار الحدود هو من أهم اختبارات نموذج ARDL ويعتمد على توزيع (F)، فيعطينا هذا الاختبار القيمة المحتسبة لـ(F) التي يجب مقارنتها مع القيم الجدولية الخاصة باختبار الحدود التي قام بتطويرها بيسيران Pesaranعام ٢٠١١، وهما الحدين الاعلى I(0) والحد الادنى I(1)، وهذه هي فلسفة اختيار نموذج ARDL عندما تكون السلاسل الزمنية الخاصة بالنموذج مستقر بعضها في مستواها والبعض الاخر عند الفرق الاول.

وقد وجدنا أن القيمة المحتسبة لـ(F) بلغت (٥.٥٤١٦٩٠) وهي اعلى من القيم الجدولية ل(بيسيران) وعند مستوى معنوية (١%)، وبما أن فرضية العدم هنا تقضي أنه لا توجد علاقة طويلة الاجل من طرف المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع، فأننا بذلك نرفض هذه الفرضية ونقر بقبول الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل من طرف المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع.

٢. اختبار LM: يُعد هذا الاختبار من الاختبارات المكملة والذي يفيد في الكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي (الذاتي) Serial Correlation، وهو بديل عن اختبار داربن واتسون (D.W)، لأن اختبار (D.W) لا يفيد عند وجود تباطؤات زمنية، وبدلاً عنه يستخدم اختبار (LM).

وهنا فرضية العدم تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الاخطاء، وهنا نجد أن قيمة (P–value) أكبر من (٥%) لذلك نقبل بفرضية العدم ونقر بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الاخطاء، فضلاً عن أن القيمة الاحتمالية كاي سكوير (Chi–Square) أيضاً بلغت (٠.٠٧٤٥) وهي أيضاً أكبر من (٥%) وهذا ما يؤكد قبولنا بفرضية العدم.

٣. .اختبار ثبات تجانس التباين(Heteroscedasticity): يفيد هذا الاختبار في الكشف عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity، وهنا فرضية العدم تقضي بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، وهنا نجد أن قيمة (P–value) أكبر من (٥%) لذلك نقبل بفرضية العدم ونقر بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، فضلاً عن أن القيمة الاحتمالية لكاي سكوير (Chi–Square) أيضاً بلغت (٠.٥٦٣٦) وهي أيضاً أكبلا من (٥%) وهذا ما يؤكد قبولنا بفرضية العدم، أي أن تباين الاخطاء في متغيرات النموذج متجانس.

٤. اختباري مجموع مربع الاخطاء CUSUMو مجموع مربع الاخطاء التراكميةCUSUM Q : نلاحظ من خلال الشكلين البيانيين (٢) و (٣) أن القيم التجميعية تقع بين خطي حدود الثقة، بمعنى أن المقدرات ثابتة خلال الزمن، أي لا تختلف عبر الزمن وهذا يؤكد على عدم وجود أكثر من معادلة وأن المتغيرات على درجة عالية من الاستقرار Stability:

الشكل ()	الشكل ()
مجموع مربع الاخطاء	**مجموع مربع الاخطاء التراكمية**

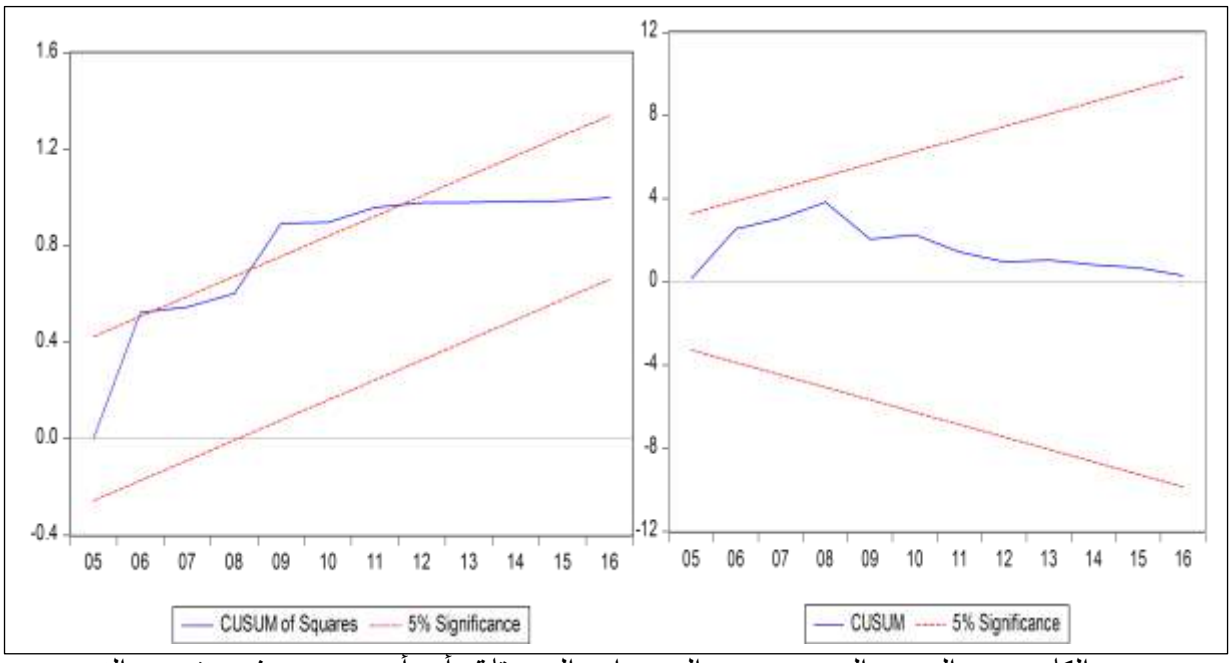

الكلي هو الوحيد المعنوي بين المتغيرات المستقلة، أي أنه معنوي في تفسير التغير الحاصل في الدخل، بينما بقية المتغيرات المستقلة معنوياتها ضعيفة في تفسير التغير الحاصل في متغير الدخل.

رابعاً. دوال استجابة النبضة Impulse Response Functions: تقيس دوال استجابة النبضة تأثير أي تغير يتعرض له متغير داخلي ما في نموذج الانحدار الذاتي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج، وتوجد طريقتين لقياس استجابة النبضة، الأولى قياس الاستجابة بمقدار انحراف معياري واحد (VARs)، والأخرى قياس الاستجابة بمقدار وحدة واحدة (SVAR).

وتتميز دوال استجابة النبضة بحساب مجموعة العلاقات الديناميكية الموجودة، إذ أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على اثر حدوث نبضة (زيادة أو انخفاض) في الأخطاء، إذ ان دوال الاستجابة تبين اثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات مع فرض عدم وجود ارتباط بين الأخطاء.

يتضح من الشكل البياني (٢) أن استجابة النبضة تكون لعشرة فترات قادمة، بمقدار انحراف معياري واحد، وبما أن مشاهدات النموذج كانت بالسنوات فأن التنبؤ بالاستجابة سيكون لعشرة سنوات، ونلاحظ في المربع (A) أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي إلى التغير في الاستهلاك الكلي يبدأ بالانخفاض ابتداءاً من السنة الاولى ويكون قعر (Trough) هذا الانخفاض في منتصف السنة الثانية، إذ بلغ معامل الاستجابة (-٠.٠٨٧٩٣٨) ومن ثم يبدأ بالارتفاع التدريجي، ولكنة يبقى هذا الارتفاع بالسالب حتى نهاية السنة السابعة، وبعدها يبدأ بالارتفاع التدريجي، وتكون قمة (Peak) الارتفاع في نهاية السنة العاشرة إذ بلغ معامل الاستجابة (٠.٠٤٤١٩٢) وكما هو موضح في الجدول (١٤)، وترى الباحثة أن هذا التغير الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي بسبب

أن النسبة الاكبر من الاستهلاك الكلي هو معتمد بصورة كبيرة على الخارج نتيجة لتردي الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على مواجهة الميل الكبير للاستهلاك، وبخاصةً بعد عام ٢٠٠٣ بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق نتيجة غزوه دولة الكويت عام ١٩٩١.

في الشكل البياني (B) يتضح استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير في الانفاق الحكومي، ونلاحظ أن قعر الانخفاض كان ايضاً في نهاية السنة الثانية، إذ بلغ معامل الاستجابة (-٠.٠٠٥٧٧١٩)، ومن ثم يبدأ بالارتفاع مسجلاً معاملاً موجباً للاستجابة على طول ستة سنوات، أي لغاية نهاية السنة الثامنة الذي سجل مقدار (٠.٠٠١٧٤٤٩)، ومن ثم يعود ليسجل معاملات سالبة ليصل الى (-٠.٠٠٣٩٨٦٤) في نهاية السنة العاشرة، وترى الباحثة أنه على الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الا أن ذلك لم يترافق مع انخفاض الأنفاق العام بسبب أن جزء كبير من الأنفاق الحكومي يذهب إلى الموازنة التشغيلية التي تتسم بنسبة ثبات عالية في ظل تضخم الجهاز الحكومي.

وفي الشكل (C) يتضح استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير في الاستثمار الكلي، ونلاحظ أن ونلاحظ أن قعر الانخفاض كان ايضاً في نهاية السنة الثانية، إذ بلغ معامل الاستجابة (-٠.١١٩١٣٦) وهي قعر الاستجابة، وتستمر الاستجابة بالسالب لغاية منتصف السنة السابعة إذ تبلغ (-٠.٠٠٠٣٣٦٤)، ومن ثم وبعد السنة السابعة وابتداءاً بالسنة الثامنة تبدأ الاستجابة بالموجب لتبلغ (٠.٠٠٤٣٢٠٩) في السنة العاشرة.

أما الشكل (D) فيوضح استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير في الصادرات، ونلاحظ أن استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير في الصادرات يبدأ في منتصف السنة الاولى ويصل قمته في السنة الخامسة ليبلغ (٠.١٢٢٩٢٨)، ومن ثم يبدأ بالهبوط لغاية الربع الاول من السنة التاسعة ليتجه بعدها الى القعر الذي يكون عند نهاية السنة العاشرة ليبلغ (-٠.٠٠٢٨٠٧٢) مع ملاحظة أن أكبر استجابة للناتج المحلي الاجمالي تم تسجيلها من خلال الصادرات وهي (٠.١٢٢٩٢٨)، وترى الباحثة أن ذلك يعود الى ثقل الصادرات، التي تهيمن عليها الصادرات النفطية، في التأثير في الناتج المحلي الاجمالي لذلك من الطبيعي أن تُسجل أكبر استجابة من خلال متغير الصادرات.

وفي الشكل (E) الذي يوضح استجابة الناتج المحلي الاجمالي للتغير في الواردات، نجد أن قعر الاستجابة يكون في السنة الثالثة ليصل الى (-٠.٠٠٣٧٢٢٦)، بينما تكون قمة الاستجابة في السنة السابعة وبمقدار (٠.٠٠٣٦٤٥٨)، مع الملاحظة أن أقل استجابة للناتج المحلي الاجمالي سُجلت من خلال الواردات، إذ سجلت (-٠.٠٠٠١٤٣٨)، وترى الباحثة أنه من الطبيعي أن يكون أثر تغير الواردات في الناتج المحلي الاجمالي منخفضاً بهذه الصورة نتيجة لعدم مرونة الجهاز الانتاجي والثبات الكبير في الواردات.

(A)

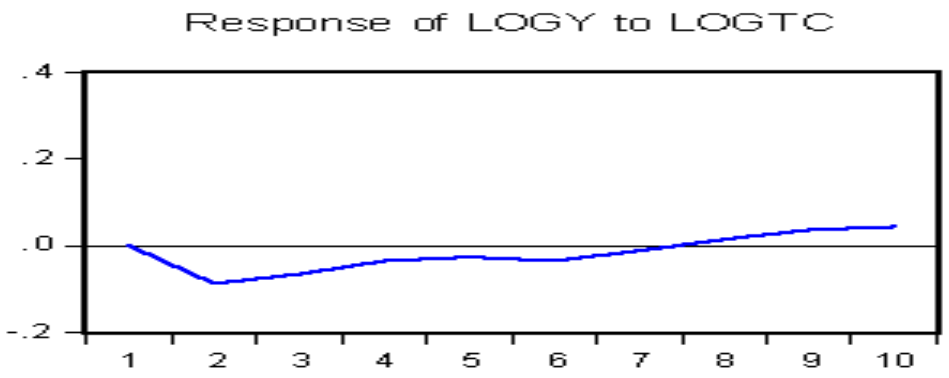
Response of LOGY to LOGTC
.4
.2
.0
-.2
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10

(B)

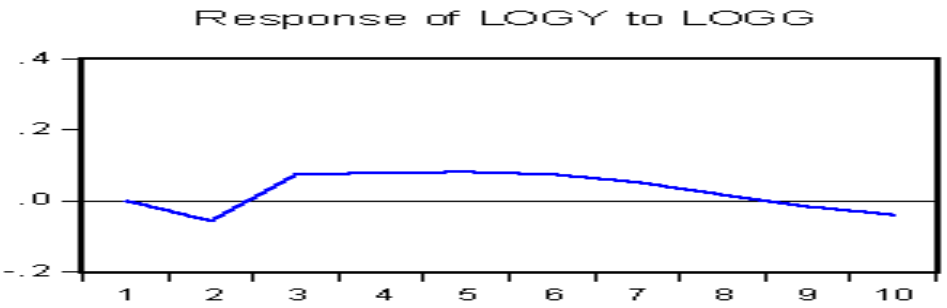
Response of LOGY to LOGG
.4
.2
.0
-.2
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10

(C)

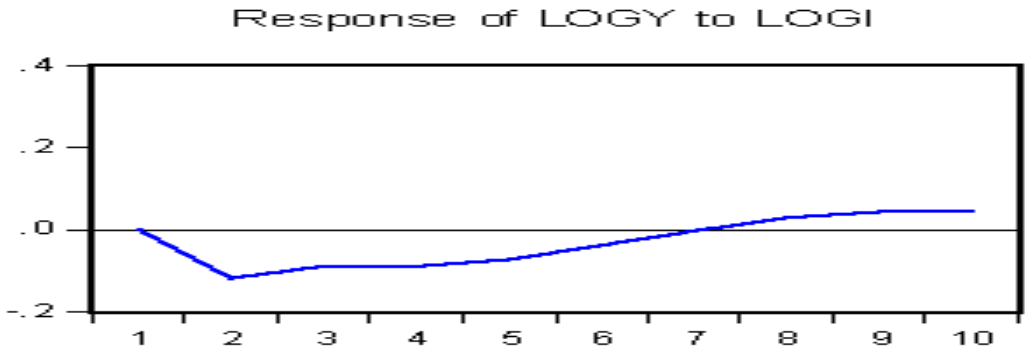
Response of LOGY to LOGI
.4
.2
.0
-.2
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10

(D)

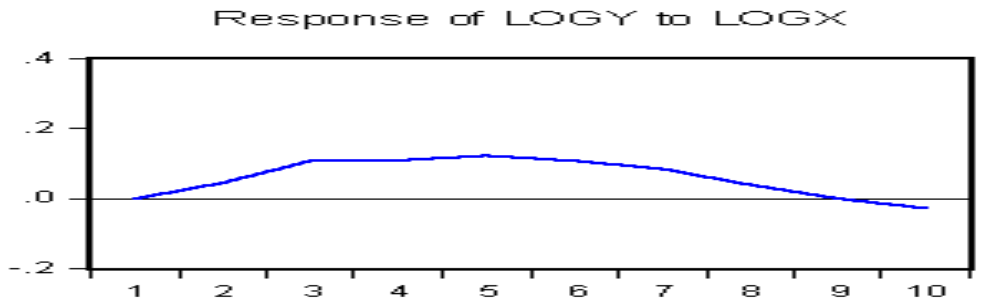

(E)

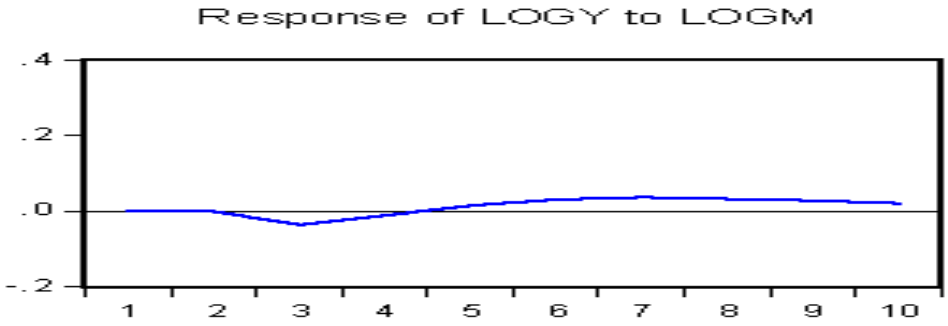

الاستنتاجات والتوصيات:-

استطاعت الباحثة بعد عملية القياس والتحليل الوصول الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات نستعرضها بما يلي:

اولا:- الاستنتاجات

١. مر الاقتصاد العراقي بفترتين اقتصاديتين وهي فترة ما قبل ٢٠٠٣ (فترة الحصار الاقتصادي) وعانى الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة من الفجوة التضخمية مما بسبب ضعف في الهيكل الاقتصاد العراقي نفسه، وزاد الطلب الكلي الفعال بنسب كبيرة عن المعروض السلعي مما خلق الفجوات التضخمية، اما ما بعد ٢٠٠٣ فقد عانى الاقتصاد العراقي من الفجوات الانكماشية، ويرجع السبب في ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي بشكل ملحوظ وانتعاش للمعروض السلعي بشكل واسع على حساب الطلب الكلي الفعال.

٢. لقد تم قياس الفجوات التضخمية والانكماشية بطرقتين مختلفتين، وهي طريقة معامل الاستقرار النقدي او الضغط التضخمي ،التي يتم حسابه عن طريق الفرق بين مقدار التغير بعرض على

عرض النقد مطروح منه مقدار التغير بالناتج محلي الاجمالي على الناتج المحلي الاجمالي، حيث اذا كانت اشارة معامل الاستقرار النقدي سالبة دل ذلك على وجود فجوات انكماشية وقد لاحظنا ذلك في فترة التسعينات في الاقتصاد العراقي، اما اذا كانت اشارة موجبة دل على وجود فجوة تضخمية التي لاحظناها في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣.

اما الطريقة الثانية وهي فائض الطلب التي هي عبارة عن مقارنة بين الطلب الكلي الفعال(اجمالي الاستهلاك، واجمالي الاستثمار، اجمالي الانفاق، صافي صادرات) والمعروض السلعي (GDP) بالأسعار ثابتة، حيث اذ كان الطلب الكلي اكبر من المعروض السلعي دل على وجود فجوات تضخمية والعكس صحيح.

٣. عدم نجاعة السياسات المالية والنقدية التي تم اتخاذها في مدة البحث لمعالجة الفجوات، بل بالعكس نلاحظ في بعض السنوات أدت هذه السياسيات الى زيادة حدة هذه الفجوات، وذلك بسبب غياب التنظيم والتنسيق بين هذه السياسات لمواجهة الضغوط التضخمية او الانكماشية التي يواجها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

٤. تمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا لإدارة السياسة النقدية بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في الامد الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة، ولهذه السياسة عدد من المتطلبات الاساسية والاولية التي من الواجب توافرها او تطبيقها من قبل أي دولة تحاول انتهاج سياسة استهداف التضخم ، وقد نجح البنك المركزي العراقي في تلبية بعض متطلبات هذه السياسة وعلى رأسها هدف الاستقرار في مستوى الاسعار الذي عد الهدف الرئيس لعمل السلطة النقدية بحسب قانون البنك المركزي العراقي، ونتيجة لذلك فقد استطاع الاخير من احتواء الفجوات التضخمية الجامحة وتحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار والوصول بمستويات التضخم الى ما دون معدل ٢% في السنتين الاخيرتين من مدة الدراسة.

٥. السياسات الاقتصادية في العراق، وبخاصةً السياسة المالية، غير واضحة المعالم والاهداف فضلا عن انعدام التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، اذ تعمل كل سياسة حسب اهدافها وقوانينها الخاصة دون العمل على ايجاد سياسة اقتصادية شاملة وهادفة تعمل كافة السياسات الاقتصادية على تحقيقها وكلا حسب نطاق صلاحيته، وهذا هو السبب الاساس في خلق الفجوات التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد العراقي.

٦. في النموذج القياسي تم استخدام دوال استجابة النبضة وهي دوال تقديرية يتم من خلالها تقدير الفجوات التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد العراقي للسنوات العشر القادمة من مدة الدراسة أي التنبؤ بنوع وحجم الفجوات في الاقتصاد العراقي من سنة (٢٠١٦ لسنة ٢٠٢٦).

٧. ظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن نسبة (٨٧%) من الخطأ في السياسات الاقتصادية المتخذة في الاقتصاد العراقي من الممكن تصحيحها خلال وحدة الزمن (سنة) خلال الامد القصير لتعود حالة التوازن في الاقتصاد العراقي في الامد البعيد.

ثانياً:- التوصيات :-

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن إدراج بعض التوصيات التي حسب وجهة نظر الدراسة يمكن أن تقلل من الفجوات سواء أكانت تضخمية أم انكماشية في الاقتصاد العراقي وتأثيراتها المختلفة على الاستقرار الاقتصادي وهذه التوصيات هي:

١. العمل على بناء هيكل اقتصادي قوي، والاهتمام بأدق التفاصيل في مكونات الطلب الكلي من زيادة أو نقصان، لان السيطرة على مكونات الطلب تعني السيطرة على نسبة كبيرة من مكونات الهيكل الاقتصادي، وبالتالي السيطرة على الفجوات والقضاء عليها بأسرع وقت ممكن من دون ان تخلف أثار لها.

٢. العمل على وضع سياسة اقتصادية عامة وممنهجة للدولة توضح من خلالها الاهداف الاقتصادية الكبرى للسياسة الاقتصادية وخلق التنسيق والشراكة بالعمل بين السياسات الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها السياستين النقدية والمالية لمنع التضارب بين هذه السياسات للوصول الى مشتركات اقتصادية توضع موضع التنفيذ.

٣. التنسيق الدائم بين السياستين النقدية والمالية، اذ عُرف عن السياسة النقدية بأنها انكماشية في حين أن وزارة المالية والوزارات الأخرى تنتهج سياسات توسعية مما يثبط من سياسة البنك المركزي ويتعارض مع هدفه في إستهداف خفض التضخم، لذا فمن المستحسن أن تتجه الموازنة العامة نحو المنهج التنموي المتمثل في زيادة معدلات النمو والتشغيل ومن ثم زيادة الموارد العامة للدولة وترشيد الأنفاق العام بواسطة الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة ، وهو ما يستدعي الزام متخذي القرارات المالية الأخذ بنظر الاعتبار الآثار المتوقعة لأدوات السياسة المالية على المتغيرات النقدية المختلفة ، وعدم اتخاذ أي قرار يكون في معزل عن هذه الآثار التي قد تنجم عنها.

٤. ايجاد عناصر ساندة لعمليات البنك المركزي وسياسته النقدية تتمثل بوجود استراتيجية واضحة للدولة تجاه التنمية المستدامة، فمن غير الممكن ان ينهض البنك المركزي العراقي بمعالجة التضخم المفرط في الاقتصاد العراقي من دون خطة استراتيجية للدولة تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، إذ يبدو البنك وكأنه يعمل في دائرة منعزلة، إذ لاوجود لمشاريع استراتيجية على مستوى الاقتصاد الكلي وغياب سياسة واضحة لدعم القطاع الخاص فضلا عن إجراءات انتقال مشوهه لاقتصاد السوق ، وموازنة ذات هيكل إنفاقي عقيم يبتعد عن الحراك الانتاجي والاستثماري .

٥. العمل على تحسين وتطوير الجهاز الضريبي في العراق من خلال الاهتمام بالقوانين والتشريعات الضريبية وزيادة دور الضرائب كأداة مهمة من ادوات السياسة المالية في

تسيير وتوجيه حركة النشاط الاقتصادي، وزيادة فعاليتها من حيث زيادة نسبة تمويلها للأنفاق العام الذي يعد الجزء المهم والاكثر تأثير وفاعلية في الطلب الكلي الفعال.

٦. من الضروري وضع سياسة محددة لاستهداف معدلات التضخم كأن يُحدد المعدل المستهدف اما على شكل هدف اسمي برقم محدد كأن تحدد المعدل المستهدف ٣% مثلا، او على شكل حزمة مستهدفة كأن تحدده بمعدل (١-٣)% مع ضرورة الالتزام بتحديد اطار زمني محدد للوصول الى المعدل المستهدف

المصادر:

١. أيمان عبد خضير، د. حسين علي بخيت، العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار الصرف الدولار في السوق العراقية للمدة ١٩٩٠-١٩٩٨، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٤، ٢٠٠٠.

٢. جوار تيني جيمس، استروب ريجارد، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الصمد، عبد العظيم محمد، دار المريخ، ١٩٩٩.

٣. رفاه شهاب الحمداني ،النظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دائر وائل للنشر، طبعة اولى،٢٠١٤.

٤. رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دار وائل للنشر، طبعة الاولى ٢٠١٤.

٥. رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، القاهرة ، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٦

٦. عبد الرزاق بني هاني، مبادى الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة ٢٠١٤.

٧. فريد بشير طاهر، عبد الوهاب الامين، مبادى الاقتصاد الكلي، المنامة مملكة بحرين، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، طبعة اولى ٢٠٠٧.